الأمم المتحدة

A/HRC/WG.6/46/YEM/1

الجمعية العامة

Distr.: General
15 February 2024

Original: Arabic

مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة السادسة والأربعون
29 نيسان/أبريل – 10 أيار/مايو 2024

التقرير الوطني مقدم عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان 1/5 و21/16*

اليمن

* تصدر هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.

الرجاء إعادة الاستعمال

المقدمة

1- يسر الجمهورية اليمنية أن تقدم تقريرها الوطني الرابع لآلية الاستعراض الدوري الشامل لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة، وذلك امتثالاً لالتزاماتها بموجب قرار مجلس حقوق الإنسان 1/5، وإيماناً منها بما تشكله منطلقات وغايات حقوق الإنسان من حجر زاوية جوهري في تقدم البلاد، وأداة أساسية في العمل من أجل استعادة السلم والأمن وضمان سيادة القانون بما يُعزز حماية حقوق الانسان وقابليتها لتحقيق التنمية المستدامة.

2- وخلال الدورة (32) لآلية الاستعراض (يناير 2019)، تلقت الجمهورية اليمنية 252 توصية، أعلنت الجمهورية اليمنية تجاوبها مع 201 توصية منها، قبلت (182) توصية خلال جلسة الاستعراض ذاتها، وتجاوبت مع 19 توصية إضافية خلال اعتماد مخرجات الاستعراض في الدورة 41 لمجلس حقوق الإنسان (يونيو 2019) فيما أبدت رغبتها في تأجيل قبول التوصيات الأخرى الـ51.

3- ويأتي هذا التقرير ليستعرض التقدمات التي أحرزتها الجمهورية اليمنية في تفعيل توصيات آلية الاستعراض وفي القلب منها الحرص على الوفاء بالالتزامات التعاهدية والتفاعل الإيجابي مع الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان وكافة لجان وآليات الأمم المتحدة، كما يتناول هذا التقرير عرضاً شفافاً للتحديات التي تُعيق تحقيق التقدم المنشود في مجالات حقوق الإنسان في البلاد، باعتبار ما توفره آلية الاستعراض من فرصة للوقوف على سبل معالجة أهم التحديات الراهنة والمستقبلية، ونيل دعم المجتمع الدولي للتغلب عليها.

4- ولا يزال التمرد المسلح والانقلاب على الشرعية التي قامت به ميليشيا الحوثي الارهابية يشكل التحدي الأكبر لقدرة الدولة والمجتمع في اليمن على تحقيق هدفهما المشترك في تعزيز حقوق الإنسان، وخاصة بالنظر إلى آثر الانقلاب في تعطيل نهوض السلطة التشريعية بوظائفها في التشريع وهو ما يعد أساساً مهماً في تلبية الاحتياجات نحو تطوير التشريعات وجسر الفجوات القائمة بين المعايير الدولية والمنظومة التشريعية.

5- ولقد سعت الحكومة للحد من هذه الفجوة باتخاذ إجراءات وتدابير فعالة بما في ذلك تعزيز التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني، وخاصة تلك المختصة بحقوق الإنسان، وشكل العمل على تفعيل توصيات الاستعراض في الواقع العملي جانباً مهماً في التعاون مع المجتمع المدني، وخاصة عبر الشراكة والتشاور في تأسيس الهياكل المعنية وتعزيز البُنى المؤسساتية، وفي تطبيق التدابير محل الاتفاق لحماية حقوق الإنسان في سياق النزاع المسلح، وفي تنفيذ الدولة لواجباتها تجاه مواطنيها وتلبية احتياجاتهم المعيشية والخدمية في ظل التداعيات الإنسانية الهائلة المُتولدة عن الانقلاب واستمرار تعنت مليشيات الحوثي ورفضها لأي جهود للسلام.

أولاً- منهجية اعداد التقرير

6- وفق قرار مجلس الوزراء (111 لسنة 2004)، تولت وزارة الشئون القانونية وحقوق الانسان رئاسة اللجنة الفنية الحكومية لإعداد التقارير والتي ضمت في عضويتها ممثلين عن الوزارات والهيئات وممثلين للسلطة التشريعية والقضائية، وعملت اللجنة على متابعة تنفيذ التوصيات في مجال حقوق الانسان ووضع المقترحات ذات الطبيعة العملية لتفعيلها ومتابعة وتقييم تطبيقها، كما تولت إعداد التقرير الوطني الماثل.

ألف- تفعيل توصيات الاستعراض

7- قامت اللجنة الفنية الحكومية بتقسيم وتصنيف التوصيات، ووضع مقترحات بالتدابير المطلوبة والجهات المتدخلة وصولاً إلى تحديد الجهات ذات الأدوار الرئيسية والجهات ذات الأدوار الفرعية المساعدة في التطبيق، مع التأكيد على مفهوم الشراكة بين مختلف الجهات بما في ذلك المجتمع المدني، وصولاً إلى إطار لخطة تنفيذية، تُتيح أيضاً الحصول على المساندة والمساعدة من الجهات الأممية وشركاء التنمية الدوليين، وتعمل اللجنة الوطنية خلال الخطة التنفيذية كآلية متابعة، وكذا كآلية إسناد حيثما يتطلب الأمر.

8- وعقدت اللجنة 9 اجتماعات بمشاركة أعضائها المتنوعين لأغراض المتابعة والتوجيه، وضمان تحقيق التناغم بين جهودها خلال الفترة من يوليو 2019 وحتى يناير 2024.

9- شملت الخطة التنفيذية تحديد المخاطر التي تواجه التنفيذ، وخاصة التحديات النابعة عن النزاع المسلح وجرائم الانقلابيين، وكذا جهود إعداد الكوادر في الجهات المعنية وبناء قدراتهم لمواجهة التحديات، وتحديد ماهية المستهدفين ومنهجيات التفاعل، وطبيعة الأنشطة المنفذة وربطها بالغايات الفرعية والعمومية للخطة والالتزامات المتنوعة بما فيها الالتزامات النابعة عن قرار مجلس الأمن 2216 وملحقاته.

باء- الإعداد والمراجعة

10- اعتمدت اللجنة في جهودها لإعداد التقرير الماثل على المذكرة الاسترشادية بشأن الدورة الرابعة الحالية، والتي بموجبها تم تعميم التوصيات على كافة الجهات الحكومية، ومتابعة تنفيذ التوصيات للقضايا ذات الصلة بحقوق الانسان واتخاذ التدابير حيالها، واعتمدت اللجنة مبدآ التشاركية الموسعة المبنية على التشاور والعمل المشترك مع مختلف الجهات الحكومية والجهات ذات الاختصاص وأصحاب المصلحة في كافة مراحل إعداد التقرير، حيث تم جمع المعلومات من تلك الجهات والتي شملت الخطط والاستراتيجات والسياسات والممارسات وتضمينها في التقرير، وبدأت مرحلة الإعداد عبر خطة جمع المعلومات والبيانات من الجهات المعنية، ومن ثم تحليلها لتشكل قاعدة بيانات أساسية في مرحلة إعداد التقرير وخلال مرحلة المراجعة.

جيم- المشاورات التشاركية

11- وفي إطار مبدأ التشاركية واهتماماً بدور منظمات المجتمع المدني في المشاركة الفاعلة في إعداد التقرير الوطني، شكلت اللجنة الفنية الحكومية فريق عمل خاص باسم "اللجنة الوطنية للاستعراض" والتي عقدت (4) جولات تشاور مع طيف واسع من مؤسسات المجتمع المدني والخبراء و من الناشطين في المجالات الحقوقية والإنسانية والتنموية والذين قدموا مساهمات في تحديد القضايا ذات الأولوية في هذا التقرير وخصوصا ما يحدث في سياق الأزمة الإنسانية الهائلة التي ترزح تحتها البلاد.

12- عملت اللجنة على الاستفادة من تقارير اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان، بالإضافة إلى التقارير الصادرة عن منظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق الإنسان. وفي ضوء توصيات اللجنة الوطنية للاستعراض، كلف وزير الشؤون القانونية وحقوق الإنسان فريقاً فنياً من الوزارة بالقيام بمهمة جمع المعلومات من مختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية، والقيام بزيارات ميدانية إلى المناطق المحررة لتدقيق المعلومات موضع الاهتمام.

13- تلقت اللجنة الوطنية للاستعراض ردوداً وإجابات من (20) جهة حكومية حول التقدم في تفعيل التوصيات وفقاً لتصنيفها ووفقاً للمسئوليات الدستورية والقانونية لكل جهة.

ثانياً- خلفية عامة

14- لا تزال نسبة كبيرة من السكان تعاني القمع والإرهاب الذي تمارسه ميليشيا الحوثي الإرهابية في المحافظات التي تسيطر عليها وتقدر بنحو 25 % من مساحة البلاد، بالإضافة إلى نزوح نحو أربعة ملايين نسمة، نزح أغلبهم إلى المحافظات الخاضعة لسلطات الحكومة الشرعية، واقتراب عدد الذين يحتاجون للمساعدات المعيشية لأكثر من 15 مليون نسمة، وفرار قرابة المليونين من المواطنين إلى خارج البلاد بحثاً عن الملاذات الآمنة، ما يضع على عاتق الدولة أعباء جبارة تعمل حثيثاً للوفاء بها.

15- وعلى صعيد الاستجابة لهدف تحقيق تسوية سلمية استجابت الحكومة لدعوة المشاركة في المشاورات الوطنية برعاية الأمم المتحدة لإحلال السلام (ستوكهولم 2018)، ونفذت كل الالتزامات التي عليها بموجب الاتفاق، إيماناً منها بأن ذلك سيكون له آثر إنساني إيجابي على حياة السكان، وخاصة في محافظة الحديدة والمحافظات المجاورة لها والتي تعد من أكثر المحافظات تضرراً جراء التمرد، إلا أن مليشيا "الحوثي" عملت على عرقلة تنفيذ اتفاق "ستوكهولم" على نحو فاقم من معاناة السكان في محافظة الحديدة وبقية المحافظات، ولم يحقق الاتفاق أي من الأهداف الإنسانية المرجوة منه.

16- في 5 نوفمبر 2019 رعت السعودية اتفاق "الرياض" بين الحكومة الشرعية والمجلس الانتقالي الجنوبي ونتج عنه تشكيل حكومة مؤلفة من 24 وزيراً، من ضمنهم وزراء من المجلس الانتقالي الجنوبي، وتتابعت الأحداث السياسية بعد اتفاق "الرياض"، حيث أعدت الحكومة أول برنامج سياسي، تلاه دعوة رئيس الجمهورية إلى أول اجتماع للبرلمان للانعقاد في مدينة سيئون بمحافظة حضرموت، وصادق البرلمان على برنامج الحكومة وأقر مشروع أول موازنة للدولة لسنة 2019 منذ انقلاب سبتمبر 2014 بموجب اتفاق الرياض، وبموجبه تم تعيين محافظين جدد لعدد من المحافظات هي (عدن، شبوة، تعز).

17- وعُقدت مشاورات وطنية في مارس 2022 في مدينة الرياض ضمت كافة القوى السياسية من أجل توسيع المشاركة في اتخاذ القرار في رأس هرم السلطة وتوحيد الجبهة الوطنية لبسط سلطة الدولة وإنهاء الانقلاب وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ومن أجل المصلحة الوطنية العليا أصدر رئيس الجمهورية إعلان نقل السلطة وتشكيل مجلس قيادي رئاسي مكون من ثمانية أعضاء مناصفة بين جنوب وشمال البلاد برئاسة الدكتور "رشاد العليمي"، وعقد مجلس النواب جلسة استثنائية في العاصمة المؤقتة (عدن) وأدى أعضاء المجلس اليمين الدستوري أمام البرلمان، وقام المجلس الرئاسي بتشكيل اللجنة الأمنية والعسكرية المشتركة لتحقيق الأمن والاستقرار وإعادة هيكلة القوات المسلحة والأمن بموجب المادة (5) من إعلان نقل السلطة.

18- ومن أجل مواجهة تداعيات الأزمة الإنسانية، وافق مجلس القيادة الرئاسي والحكومة الشرعية في 2 أبريل 2022 على مقترح المبعوث الأممي على هدنة إنسانية لمدة شهرين تتضمن وقف إطلاق النار وإعادة تشغيل مطار صنعاء للرحلات الإنسانية، وفتح ميناء الحديدة بشرط توريد عائدات الميناء بما فيها الجمارك الى البنك المركزي، الا أن مليشيا الحوثي لم تلتزم بالاتفاق على الرغم من استمرار الحكومة في فتح الميناء لدواعي انسانية، وقد بدأت الهدنة من 2 أبريل 2022 وتم تمديدها على التوالي حتى 2 أكتوبر 2022، وتواصل الأمم المتحدة مساعيها لتمديد الهدنة إلا انها قُوبلت بتعنت ورفض ميليشيا "الحوثي" التي عملت علي تصعيد اعتداءاتها وهجماتها على المنشأات الاقتصادية الحيوية للدولة وعلى المدنيين، ففي شهر أكتوبر 2022 توقفت عملية تصدير النفط الخام (الى الخارج) نتيجة للهجمات الإرهابية التي شنتها مليشيا "الحوثي" بالطيران المسير على ميناء الشحر الضبة البترولي في حضرموت، بالإضافة الى الاستهداف المستمر لميناء الرضوم في شبوة، وتوقف التصدير بشكل كامل، والذي كان يشكل نسبة (43%) من الإيرادات العامة للدولة.

19- وعلى إثرها أصدر مجلس الدفاع الوطني قراراً بتصنيف مليشيا "الحوثي" كـــ "جماعة إرهابية"، ووجه الحكومة إلى سرعة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ القرار، حيث أصدرت النيابة العامة القرار 17 لسنة 2022 والذي أدرج الأفراد والكيانات المرتبطة بالميليشيا الإرهابية في قائمة الإرهاب.

ثالثاً- التجاوب مع جهود التسوية السلمية للنزاع (25، 26، 28، 31، 33، 36، 40، 43، 47، 133، 194)

20- رغم استمرار قيام مليشيا "الحوثي" بارتكاب الخروقات والانتهاكات الجسيمة دأبت الحكومة على الدعوة للحوار، والامتثال لمختلف المبادرات الهادفة لإعادة الأمور إلى نصابها، وعلى رأسها جهود مبعوث الأمم المتحدة، وشاركت الحكومة مدعومة بتمثيل واسع للمجتمعين السياسي والمدني في كافة جولات الحوار والتفاوض، واستجابت من موقع القوة لكثير من المناشدات العربية والدولية لتقديم الكثير من التنازلات بغرض إنهاء الصراع المسلح والتوصل لتسوية سلمية، وعملت على احترام قواتها لقواعد الاشتباك ومبدأي التمييز والتناسب في القتال، غير أن ذلك لم يقابل من مليشيا "الحوثي" بأي احترام لقواعد القانون الدولي. ورغم تنفيذ الحكومة لكل الالتزامات التي عليها بموجب اتفاق استكهولم إلا أن مليشيا "الحوثي" لم تف بأي من التزاماتها بموجب الاتفاق، حيث:

(أ) رفضت إعادة انتشار القوات العسكرية من مدينة الحديدة وموانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى، وامتنعت عن تسليم خرائط الألغام ورفضت نزعها، كما رفضت تسليم مسؤولية حفظ الأمن في مدينة الحديدة والموانئ الثلاثة لقوات الأمن المحلية بموجب القانون اليمني.

(ب) عطلت مليشيا "الحوثي" عمل بعثة الأمم المتحدة لتنفيذ اتفاق الحديدة، ولذلك لم تتمكن البعثة وعلى مدى الثلاثة الأعوام التالية لاتفاق ستوكهولم من تنفيذ ولايتها المحددة بموجب قرار مجلس الأمن 2452 لسنة 2019، وطالبت الحكومة مراراً بنقل مقر البعثة إلى مكان محايد من أجل تمكينها من القيام بمهامها.

(ج) امتنعت ميليشيا "الحوثي" من تنفيذ الشق الاقتصادي لاتفاق الحديدة الخاص بتوريد موارد الميناء للبنك المركزي في الحديدة وصرف مرتبات للموظفين، وقامت الميليشيا بنهب تلك الموارد، ومنها المشتقات النفطية.

(د) نقضت مليشيا "الحوثي" اتفاق ستوكهولم باحتلالها الكامل لمدينة الحديدة والمناطق المجاورة لها في 11 نوفمبر 2021 عقب إعادة انتشار القوات المشتركة وتموضعها على بعد 30 كيلو متر من المدينة، وقامت بعدها بعمليات انتقامية ضد السكان في تلك المناطق.

(هـ) أصبحت موانئ الحديدة مركزاً لاستقبال الأسلحة المهربة الى مليشيا "الحوثي" من إيران وتصنيع الزوارق المفخخة وإطلاق عمليات القرصنة وتهديد الملاحة الدولية.

(و) خلال العام 2022، دأبت الجمهورية اليمنية على دعوة المجتمع الدولي لإيلاء الاهتمام لتجنب تلويث بيئة البحر الأحمر من خلال إلزام مليشيا "الحوثي" للسماح بإجراءات الصيانة وإنقاذ ناقلة النفط "صافر" التي كانت تحوي أكثر من مليون ومائة ألف برميل من النفط الخام، والتي كانت تشكل خطراً على أكثر من 200 مليون نسمة هم سكان دول الجوار المشاطئة، وتكللت هذه الجهود مع المجتمع الدولي بالخطة الطارئة للأمم المتحدة، وساهمت الحكومة في تمويل الخطة بخمسة ملايين دولار أمريكي، ولا يزال الأمل معقوداً على المجتمع استكمال المرحلة الثانية من الخطة.

(ز) رحبت الحكومة بالمبادرة التي أعلنتها السعودية في مارس 2021 لوقف إطلاق النار وللتوصل لحل سياسي شامل ووقف إطلاق النار تحت مراقبة الأمم المتحدة، وإيداع الإيرادات الجمركية والضرائب للسفن من ميناء الحديدة في البنك المركزي، وفتح مطار صنعاء، وبدء المشاورات السياسية. كما رحبت الحكومة بكافة الجهود والمبادرات التي يقدمها المجتمع الدولي والأمم المتحدة، إلا أن مليشيا "الحوثي" كعادتها رفضت كل مبادرات السلام، ومستمره باعتداءتها وتواصل العمل على تعزيز قدراتها الحربية لتهديد الأمن والسلم الدوليين وشن هجمات على المنشئات الاقتصادية وحركة الملاحة الدولية.

رابعاً- الإطار المعياري لحقوق الانسان

21- تلتزم الجمهورية اليمنية بما يتضمنه ميثاق الأمم المتحدة، والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي صادقت عليها ، كما تتطلع السلطات إلى استئناف مجلس النواب لمهامه بوتيرة منتظمة بما يسمح بتنفيذ قرار مجلس الوزراء الصادر في العام 2013 بالمصادقة على اتفاقية حظر الاختفاء القسري، وخاصة في ضوء الخطة التي كان مفترضاً تنفيذها بعد إقرار مسودة الدستور لإنشاء الآلية الوطنية لمعالجة قضايا المفقودين والمختفين قسرياً وفق الخطة التي كانت الحكومة قد توصلت إليها بمشاركة كافة الوزارات ومعاونة الهيئات المختصة ومؤسسات المجتمع المدني، وضمن مسار تفعيل توصيات الحوار الوطني الشامل 2013. وخلال الفترة التي يتناولها التقرير، عقدت وزارة الشؤون القانونية وحقوق الانسان بالتعاون مع المفوضية السامية لحقوق الانسان ورشة عمل بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة الاخفاء القسري في 30 أغسطس 2023 بمشاركة لممثلين للسلطة القضائية والتشريعية وجهات حكومية مختصة وممثلين مجتمع مدني مختص وقدمت من الأوراق وخرجت بتوصيات الى مجلس النواب على وضع هذه الاتفاقية على اجندة المناقشة والمصادقة في أقرب اجتماع لمجلس النواب.

22- واتصالاً بعزم الجمهورية اليمنية الانضمام للبروتوكول الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب، ضمن جهودها لتفعيل مخرجات فريق الحقوق والحريات في مؤتمر الحوار الوطني الشامل 2013 صدر قرار مجلس الوزراء 203 لسنة 2023 بشأن الموافقة على مشروع اتفاق بين الحكومة واللجنة الدولية للصليب الأحمر للتعاون والأنشطة الإنسانية لصالح المحرومين من حريتهم.

23- وعقدت وزارة الشؤون القانونية وحقوق الانسان اجتماعات للجنة الفنية الحكومية المعنية بالقضايا الحقوقية وأعدت مشروع قرار الى مجلس الوزراء لتكوين لجنة دائمة يشارك فيها المجتمع المدني لـ"تلمس أوضاع السجون والرفع بما يجب عمله لمعالجة القصور او الانتهاكات.

24- وتتطلع الحكومة لعودة جلسات مجلس النواب بانتظام لاستكمال الخطوات نحو التصديق على البروتوكول، وبالمثل البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والبروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن تلقي البلاغات.

خامساً- تعزيز البنية المؤسساتية لحقوق الإنسان (6، 11، 12، 16، 18، 22، 42، 52، 58، 63، 66)

25- قامت الحكومة خلال الفترة التي يغطيها التقرير الماثل بالعديد من الجهود في مجال تعزيز البُنى المؤسساتية المعنية بحقوق الإنسان وذات الصلة، وشملت إصدار قرارات إيجابية وترسيخ النهج المؤسسي في عمل وحدات الخدمة العامة.

26- وزارة الشـؤون القانونية وحقوق الانسـان التي تقوم برصـد وتوثيق الانتهاكات، وحفظ الحقوق، وتتولى هذا العمل من خلال شـبكة محلية من الراصـدين والمكاتب التنسـيقية في مختلف المحافظات اليمنية، بما فيها المناطق التي تقع تحت سـيطرة مليشـيا "الحوثي" بالشـراكة مع منظمات المجتمع المدني والناشطين الحقوقيين.

27- وأطلقت الوزارة خط اتصـال سـاخن لتلقي الشـكاوى والبلاغات عن الانتهاكات من كل محافظات الجمهورية وأصـدرت العديد من تقارير الرصـد للانتهاكات، ونفذت الوزارة 78 فعالية اسـتهدفت نشـر ثقافة حقوق الإنسـان، ونفذت (138) نشـاطاً توعوياً، ودشـنت الوزارة العمل في الهيئة الاسـتشـارية المكونة من (40) منظمة بالإضـافة إلى ممثلين للقطاع الخاص وخبراء حقوقيين، ونفذت (27) دورة وبرنامج تدريبي وورشـة عمل لبناء قدرات الكادر الوطني في مجالات حقوق الانسـان المختلفة، ونفذت (2385) زيارة ميدانية، ورصـدت ووثقت (13000) انتهاك وأصـدرت (9) تقارير عن حالة حقوق الإنسان، وقدمت (34) رداً حول استفسارات فريق الخبراء المشكل بموجب قرارات مجلس الأمن حول الوضع الإنساني. كما قادت إعداد ومناقشة تقارير الآليات التعاهدية والرد على الاستفسارات والأسئلة، وتم إطلاق (9) مبادرات لحماية وتعزيز حقوق الطفل، وإعداد مواد إعلامية تتعلق باتفاقية المدارس الآمنة واتفاقية حقوق الطفل.

28- وركزت السـياسـات والقرارات التي اعتمدها مجلس الوزراء على تعزيز وحماية الفئات الضـعيفة، وتعمل كل من دائرة حقوق الإنسان في رئاسة الجمهورية، ودائرة حقوق الإنسان في الأمانة العامة لمجلس الوزراء، ولجنتي الحقوق والحريات في مجلسـي النواب والشورى، على التنسـيق والتشـاور مع وزارة الشـؤون القانونية وحقوق الإنسـان حول إعداد التقارير الدورية والوطنية للتفاعل مع المنظومات الدولية التي تحظى الجمهورية اليمنية بعضويتها.

29- إنشـاء وحدات وإدارات عامة جديدة لحقوق الانسـان في العديد من الجهات الحكومية مهمتها تعزيز حقوق الانسان في المؤسسات الحكومية، ومن أهمها وحدة حقوق الإنسان في وزارة الداخلية، وقرار وزير الدفاع بإنشـاء 14 وحدة مختصـة بحماية الطفل في كافة المناطق العسـكرية ووحدة حقوق الإنسـان بمكتب النائب العام.

ألف- إعادة تفعيل الآلية الوطنية للمتابعة والتقارير في مجال حقوق الإنسان

30- بحسب ما سبق ذكره حول تشكيل اللجنة الفنية الحكومية لحقوق الانسان والمشكلة بقرار مجلس الوزراء (111) لسـنة 2004 برئاسـة وزارة الشـئون القانونية وحقوق الإنسـان، وعضـوية الوزارات والهيئات المختصـة وذات الصـلة، ووفق القرار تختص اللجنة باعداد التقارير الوطنية ومتابعة وتنفيذ التوصـيات في مجال حقوق الانسان.

31- عملت الحكومة علي إعادة تفعيل اللجنة ونشـاطها وقد سـأقرت اللجنة الفنية الحكومية لحقوق الإنسـان في مارس 2022 مقترحان لوزارة الشـئون القانونية وحقوق الإنسـان (رئيس اللجنة)، وهما (1) أن تعمل اللجنة بموجب المعايير الدولية لعمل "آليات المتابعة والتنفيذ والتقارير"، ولها في هذا الإطار أن تسـتعين بمن ترى من الخبراء ومؤسـسـات المجتمع المدني والمنظمات الدولية، (2) أن تعمل اللجنة كآلية وطنية للاسـتعراض الدوري الشـامل مع إضـافة ممثلين عن مؤسـسـات المجتمع المدني اليمنية ذات الاختصاص بحقوق الإنسان، مع نهوض هذه الآلية بمهام وضع خطة لتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل ومتابعة التنفيذ وإعداد التقرير الوطني الدوري.

باء- اللجنة الوطنية للتحقيق بإدعاءات انتهاكات حقوق الإنسان (50، 51، 54، 57، 58، 61، 198)

32- أُنشئت هذه اللجنة بناءً على القرار الجمهوري (140) في 22 سبتمبر 2012 بشأن تشكيل لجنة للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في اليمن لعام 2011، وقد صدر قرار تشكيل اللجنة استناداً إلى نصوص المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، وقرار مجلس حقوق الإنسان 19/18 لسنة 2011، وما تلاه من القرارات ذات الصلة، وقرار مجلس الأمن 2051 لسنة 2012، وقرار مجلس الأمن 2140 لسنة 2014 وفي 7 سبتمبر/ أيلول 2015 تم تعديل القرار الجمهوري (140) لسنة 2012 بالقرار الجمهوري (13) لسنة 2015، وبموجبه تم تشكيل "اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان منذ يناير 2011 وانتهاءً ببسط سلطات الدولة في كافة أنحاء البلاد"، ثم أصدر رئيس الجمهورية قرارات لاحقة تقضي بتعديل بعض المواد في قرار إنشاء اللجنة وتمديد فترة عملها.

33- وتمارس اللجنة مهامها وفق للولاية الممنوحة لها وفق المعايير الدولية وتعمل باستقلالية وحيادية، وتلعب دور مهما في حماية حقوق الانسان حيث تقدم تقارير سنوية مفصلة عن نشاطها، وحرصت الحكومة خلال السنوات الماضية علي توفير وتقديم كافة التسهيلات وتذليل الصعوبات للجنة للقيام بعملها كالية وطنية مستقلة للتحقيق في كافة انتهاكات حقوق الانسان والقانون الدولي الإنساني، وصدرت العديد من التوجيهات الرئاسية والحكومية لكافة الجهات والوزارات والموسسات الحكومية بالتعاون الكامل مع اللجنة وتسهيل قيامها بعملها والعمل بالتوصيات الصادره في تقاريرها بما يساهم في تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

34- وقد انعكس هذا التفاعل والتعاون الإيجابي في تطور نشاط اللجنة في تقاريرها الأخيرة والاشادات المضطردة بجهودها من مجلس حقوق الانسان بالأمم المتحدة حيث أوصي باستمرار عملها وتقديم الدعم التقني لها منها التقرير (A/HRC/42/33) الصادر 2019. وكذلك التقرير (A/HRC/45/57) الصادر عام 2020، وهنا تجدر الإشارة الى قرار مجلس حقوق الانسان (A/HRC/54/L.28) الذي صدر في الدورة الرابعة والخمسون لمجلس حقوق الإنسان في سبتمبر 2023، وأشاد بما اضطلعت به اللجنة الوطنية للتحقيق من جهود واعمال لحماية حقوق الانسان رغم التحديات التي واجهتها ورحب بالتقدم الذي أحرزته في الزيارات الميدانية المنتظمة التي أجريت في جميع انحاء اليمن وتحسن الإبلاغ في مختلف أنواع الانتهاكات من جانب جميع الأطراف وأوصى بتقديم الدعم التقني والفني للجنة الوطنية، و منذ بداية عملها وحتى صدور التقرير الحادي عشر في أغسطس 2023 بلغ اجمالي ما رصدته ووثقته اللجنة الوطنية للتحقيق بادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان (25511) حالة ادعاء تم التحقيق فيما يقارب (23230) حالة، فيما بلغ اجمالي الضحايا الذين تم رصدهم (48866) ضحية، واستمعت الى ما يقارب (124878) ضحية ومبلغ وشاهد واطلعت على (186871) وثيقة وأحالت (3000) ملف واقعة انتهاكات لحقوق الإنسان من كل الأطراف الى مكتب النائب العام والذي بدوره قام بتكليف لجنة قضائية بمراجعة الملفات برئاسة محامي عام أول في مكتب النائب العام.

جيم- المجلس الأعلى لشؤون المرأة – اللجنة الوطنية للمرأة

35- تأسست اللجنة الوطنية للمرأة بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء (97) لسنة 1996 تنفيذاً لمقررات منهاج عمل بيجين، كآلية وطنية حكومية تعنى بقضايا المرأة في شتى المجالات وترسم السياسات والاستراتيجيات والخطط للنهوض بأوضاع المرأة في المدينة والريف وتمكينها وتعزيز دورها. وتلا ذلك صدور قرار رئيس مجلس الوزراء (68) لسنة 2000 قضى بإنشاء المجلس الأعلى لشؤون المرأة برئاسة

رئيس مجلس الوزراء وعضوية ثلاثة من الوزراء، ورئيسة اللجنة ونائبتها، وسعت الحكومة لتوسيع صلاحيات اللجنة الوطنية للمرأة وكذا المجلس الأعلى للمرأة واصدر قرار جمهوري (25) لسنة 2003 بإعادة تشكيل وتنظيم المجلس الأعلى للمرأة وتوسعة عضوية الوزراء ليصبح سبعة وزراء، ووكيل وزارة بالاضافة إلى رئيسات فروع اللجنة بالمحافظات وست شخصيات نسوية يمثلن منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والناشطات في قضايا النساء الاجتماعية والحقوقية ورئيسة اللجنة ونائبتها وتبع هذا القرار بأن تكون اللجنة الوطنية للمرأة الجهاز الاستشاري والتنفيذي للمجلس الأعلى للمرأة وتتمتع اللجنة بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة وتوسع اطار عملها واختصاصاتها لضمان إدماج قضايا المرأة في السياسات العامة للدولة وتحسين حالة ومشاركة المرأة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. واعداد التقارير الوطنية حول مستوى تنفيذ اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو) وكذا مستوى تنفيذ اعلان منهاج عمل بيجين وذلك بالتنسيق والتعاون مع الجهات ذات الاختصاص.

36- وعملت الحكومة على إعداد وتنفيذ خطة استراتيجية خمسية للعام 2023-2027 لوضع الاهداف والاجرءات المرحلية والمجالات التي ينبغها القيام بها والعمل عليها كأولوية قصوى تراعي الاحيتاجات والسياق العام للدولة والبلاد.

دال- صندوق الرعاية الاجتماعية

37- أنشئ بموجب قانون الرعاية الاجتماعية (31) لعام 1997 ويهدف الى المساهمة الفاعلة لتخفيف وطأة وشده الفقر حيث تم تفعيل الصندوق مصاحب لتنفيذ برنامج الإصلاح المالي والاداري ورفع الدعم على الأسعار الأساسية ونفذ الصندوق عدد من المشاريع، ومنها مشروع التحويلات النقدية الطارئ بموجب القانون المعدل لرعاية الاجتماعية (39) لسنة 2008 بعد ما تم إيقاف تقديم المساعدات الخاصة للمستفيدين بصندوق الرعاية الاجتماعية بسبب الصراع، ووافقت اليونيسف أن تكون الوسيط بالتمويل والدعم الفني من البنك الدولي لدعم وتوصيل المساعدات الخاصة للمستفيدين من صندوق الرعاية الاجتماعية البالغ عددهم مليون ونصف أسرة، ولذلك تم اطلاق مشروع التحويلات الطارئ بسبب الصراعات المسلحة في البلد لتقديم الأموال منقذة لحياة الأسر الأشد ضعفاً للحفاظ على أرضية الحماية الاجتماعية بهدف تسليم المشروع مرة أخرى الى صندوق الرعاية الاجتماعية عند توافر الظروف المناسبة.

هاء- اللجنة الوطنية العليا لرعاية المعاقين – صندوق رعاية وتأهيل المعاقين

38- تم إنشاء اللجنة الوطنية العليا لرعاية المعاقين بموجب القرار الجمهوري (5) لسنة 1991 برئاسة رئيس الوزراء، ووزير الشؤون الاجتماعية نائباً للرئيس، وعضوية وزير الصحة، ومجموعة من الوكلاء والجهات المعنية، وتُعنى بوضع الاستراتيجيات ورسم السياسة العامة في ما يتعلق برعاية وتأهيل المعاقين وتحقيق إدماجهم ومشاركتهم الكاملة في المجتمع، والتنسيق بين مختلف الجهات والأجهزة العاملة في مجال رعاية المعاقين، واقتراح التشريعات وتقييم منجزات كل جهة وتشجيع المبادرات الرامية إلى خدمة ورعاية المعاقين ودعم الجمعيات الأهلية العاملة في هذا المجال، والتعاون عربياً وإقليمياً ودولياً، ووضع خطة عمل طويلة المدى. وكان من مخرجات عمل اللجنة انشاء صندوق رعاية وتأهيل المعاقين استناداً الى القانون (2) لسنة 2002 الذي مثل نقلة نوعية في تقديم التأهيل والرعاية لذوي الاعاقة وتبني مفهوم التمكين.

واو- تفعيل برامج الحماية الاجتماعية في اليمن

39- منها تفعيل التأمين الاجتماعي وتنفيذه من قبل الهيئة العامة للتأمينات المعاشات والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والادارة العامة للتقاعد والضمان الاجتماعي (الداخلية) ودائرة التقاعد والضمان الاجتماعي (الدفاع) و تفعيل شبكة الأمان الاجتماعي ويتم تنفيذها عبر الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة وصندوق دعم وتشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي وصندوق الرعاية الاجتماعية وصندوق تمويل الصناعات والمنشأت الصغيرة والبرنامج الوطني لتنمية المجتمع والأسر المنتجة وصندوق رعاية وتأهيل المعاقين والمجلس الأعلى للأمومة والطفولة.

زاي- على صعيد تطوير السياسات والاستراتيجيات الوطنية

40- تسعى الى تعزيز وكفالة التمتع بحقوق الانسان والحريات الأساسية منها عملت الحكومة على اصدار وتفعيل عددا من الاستراتيجيات نذكر على سبيل المثال لا الحصر:

- الإستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم العالي والتي تهدف إلى توسيع الالتحاق بالجامعات ومؤسسات التعليم العالي الأخرى (كليات المجتمع).
- إنشاء المجلس الأعلى للجودة والاعتماد بهدف تطوير التعليم العالي.
- تفعيل استراتيجية التغذية 2022–2030.
- تفعيل استراتيجية التحصين 2023–2025.
- تفعيل استراتيجية نظم المعلومات الصحية 2024–2028
- تفعيل الاستراتيجية الوطنية لصحة الأطفال والمراهقين 2024–2030
- تفعيل الخطة القطاعية في التعليم للأعوام 2024–2030.

حاء- تعزيز استقلال وتطوير قدرات وكفاءة السلطة القضائية (53، 55، 56، 62)

41- تمثل السلطة القضائية أساس العدالة في اليمن وإحدى أهم الاليات الوطنية لحماية حقوق الانسان وتحقيق الإنصاف، فالقضاء وفقا للدستور وقانون السلطة القضائية سلطة مستقلة، وقد عُنيت الحكومة خلال فترة الاستعراض بالعمل المكثف على وتقديم كل الإمكانات وفق الظروف المتاحة لعودة عمل كافة المحاكم والنيابات في كافة المحافظات المحررة من هيمنة ميليشيا "الحوثي"، من خلال توفير الامكانيات المادية والنفقات اللازمة لترميم واصلاح المباني الخاصة بالنيابات والمحاكم، وتوفير الاحتياجات والنفقات التشغيلية اللازمة للعمل، وضمان استمرار صرف المرتبات الخاصة بالعاملين في المؤسسات القضائية من قضاة وإداريين، والاهتمام بالتأهيل المستمر عبر تفعيل دور المعهد العالي للقضاء في مقر جديد في العاصمة المؤقتة عدن لاستقبال دفعات جديدة لرفد الجهاز القضائي بكوادر شابة جديدة، وتم افتتاح مركز الطب الشرعي

42- **وصدر العديد من القرارات لتعزيز هذا التوجه منها:**

- قرار رئيس مجلس القيادة الرئاسي 13 لسنة 2022 بتعيين نائب عام للجمهورية (مدعي عام) ورئيس للمحكمة العليا ورئيس لهيئة التفتيش القضائي.

- قرار جمهوري (21) لسنة 2022 بشأن إعادة تشكيل مجلس القضاء الأعلى قضي القرار بتعيين رئيس لمجلس القضاء الأعلى وأعضاء في المجلس بينهم قاضية امرأة عضوا في المجلس لأول مرة في اليمن.
- قرار جمهوري 22 لسنة 2022 بشأن إجراء بعض التعيينات في السلطة القضائية.
- قرار رئيس مجلس القيادة الرئاسي 31 لسنة 2022 بتعيين خريجي المعهد العالي للقضاء الدفعتين21 و22 درجة قاضي محكمة جزئي، كما أصدر المجلس قرار رئيس مجلس القيادة الرئاسي 156 لسنة 2023 بتعيين محامي عام للنيابات العسكرية ومديرا لدائرة القضاء العسكري.

43- وخلال الفترة من سبتمبر إلى ديسمبر 2023 أجرى مجلس القضاء الأعلى حركة تنقلات وترقيات قضائية للقضاة شملت محاكم ونيابات محافظات تعز وشبوة وابين، ولحج والضالع وحضرموت والمهره ومأرب وشبوة وعدن، شملت تعيين ونقل قضاة في المحاكم الاستئنافية والابتدائية والنيابات، وتضمنت أيضا انشاء شعب استئنافية ومحاكم جديدة في بعض المحافظات لأجل مواجهة كثافة القضايا والتسريع بالفصل بالقضايا ولتيسير وصول المتقاضين وتسهيل اجراءات التقاضي أمام المتداعين وتمكين الضحايا من الوصول للعدالة. وتبذل وزارة العدل جهوداً كبيرة في تطوير وتحسين البنية الموسسية للمحاكم وتوفير الاحتياجات اللازمة لسير وانتظام العمل والارتقاء بالأداء وفعالية الرقابة.

44- ورغم محدودية الموارد والظروف الاستثنائية، بذلت الحكومة جهوداً كبيرة من أجل ضمان وصول الضحايا لأليات انصاف فعالة وسريعة عبر النيابات العامة والمحاكم القضائية والآليات الوطنية الأخرى، حيث بلغ إجمالي النيابات العامة في المناطق المحررة (145) نيابة عامة، و (27) نيابة استئنافية، و(117) نيابات ابتدائية موزعة بحسب الاختصاص النوعي والمكاني بين نيابات عامة ونيابات أموال ونيابات جزائية متخصصة، حيث بلغ النيابات العامة (110)، ونيابات الأموال العامة (13)، والنيابات الجزائية المتخصصة (7)، وبلغ القضايا التي استقبلتها كل هذه النيابات خلال عام واحد (2022) إجمالي (15218) قضية واردة للنيابات الابتدائية بمختلف أنواعها، وبلغ القضايا الواردة لدى نيابات الاستئناف (4940) قضية كما بلغ القضايا الواردة لدى نيابة النقض (113) قضية.

طاء- مسار تأسيس مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان (7، 9، 13، 15)

45- عكفت وزارة الشئون القانونية وحقوق الإنسان، وبالتعاون مع ممثلين عن غرفتي البرلمان والجهات الحكومية، وبالتشاور مع كل من أجهزة السلطة القضائية، ومع مؤسسات المجتمع المدني على دراسة ووضع المقترحات لإنشاء مؤسسة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان وفق مبادئ باريس 1992 وأفضل الممارسات، وقامت بدراسة التجارب الإقليمية وخاصة المؤسسات الوطنية في الدول العربية الحاصلة على الصفة (أ) ودراسة تشريعات إنشائها وصلاحياتها في سياق التمهيد لإنشاء مؤسسة وطنية.

46- - وتتبنى الوزارة مقترح لعقد مؤتمر دولي في نهاية السنة 2024 بمشاركة الجهات الرسمية وغير الحكومية اليمنية وآليات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية بهدف دراسة مقترح تشريعي لإنشاء مؤسسة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان تمهيداً لطرح مشروع القانون على كل من مجلس الوزراء والبرلمان.

سادساً- تفعيل حقوق الإنسان في ظل صعوبات النزاع وأعباء المرحلة الانتقالية (3، 4، 5، 17، 23، 24، 27، 37، 38، 39، 49، 63، 67، 68، 76، 83، 88، 91، 93، 94، 95، 96، 106، 107، 108، 109، 111، 114، 115، 116، 118، 119، 153، 181، 182، 195، 196، 197)

47- رغم نجاح جهود الحكومة في استعادة السيطرة على غالبية محافظات البلاد، إلا أن استمرار التمرد المسلح وإرهاب نحو 40 % من السكان لإخضاعهم لسيطرته الانقلابية، قد خلق حالة من الاضطراب المستمر وعدم الاستقرار، خاصة مع استمرار الحملات العدوانية التوسعية للميليشيا الانقلابية على المناطق المحررة، بما في ذلك خلال فترة الهدنة ووقف إطلاق النار، وهو الأمر الذي أدى لتدهور الوضع المعيشي لحافة الكارثة الإنسانية، واستفحال موجات النزوح والتشرد الداخلي والعديد منها يشكل حالة من النزوح المتكرر لنحو مليوني نازح يشكلون 50 بالمائة تقريباً من النازحين البالغ تعدادهم أكثر من 4 ملايين نسمة، وفرض تحديات اقتصادية مضاعفة.

48- وعلى صعيد معالجة الأزمة الإنسانية، أقرت الحكومة في 4 يناير 2023 تحديث السياسة الوطنية لمعالجة النزوح الداخلي والتهجير القسري كإطار وطني عام للتعامل مع ملف النزوح ورعاية النازحين في مراحل النزوح المختلفة (قبل النزوح، وأثناء النزوح، وعند العودة)، لتوفير الرعاية للفارين من بطش ميليشيا "الحوثي"، حيث أسندت مسئولية تنفيذها لـ"الوحدة التنفيذية للنازحين"، كما أكدت ما للنازحين من حقوق تقع مسئولية حمايتها على عاتق الحكومة.

49- وتقوم الوحدة التنفيذية للنازحين بتوفير المأوى بمختلف انواعه للأسر النازحة داخلياً، وحققت توفير المأوى لـ (84304) أسرة نازحة في المخيمات خلال السنة 2022، وعملت الوحدة مع السلطات المحلية على توفير أراضي آمنة وملائمة لإقامة المخيمات، حيث وفرت (646) موقعاً، منها (214) موقع بحيازة قانونية، والتنسيق والاتفاق مع فريق العمل الإنساني بقيادة منسق الشؤون الإنسانية بالأمم المتحدة لاعتماد مشاريع "سبل العيش" ضمن خطة الاستجابة الإنسانية للسنة 2023 بما أفاد (2326) أسرة خلال النصف الأول من 2022.

50- وقامت الوحدة بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم لاستيعاب (406755) طالب نازح في المدارس الحكومية، وتسهيل تسجيل الطلاب الذين فقدوا وثائقهم أثناء النزوح واستخراج الوثائق الدراسية المطلوبة، وتم انشاء (67) مدرسة مؤقتة داخل المخيمات التي لا تتواجد بالقرب منها مدارس، وتحقيق الحلول الدائمة للنزوح الداخلي والمتمثلة في العودة الطوعية أو العيش في مناطق النزوح أو اعادة التوطين في مناطق أخرى تتوافر فيها الخدمات والأمن.

51- وفي سياق النزاع المسلح، وتداعياته الإنسانية الهائلة، وبالتكاتف بين مختلف أطراف البنية المؤسساتية، وبالتنسيق مع مركز الملك سلمان للإغاثة والاعمال الإنسانية، تم تنفيذ برنامج الأطراف الصناعية وإعادة التأهيل عبر تمويل انشاء 4 مراكز وتشغيلها في اربع محافظات يمنية (عدن، مأرب، حضرموت، تعز) وتؤكد الاحصائيات الاجمالية من تاريخ 2020/1/1 إلى 2023/8/31 لتقديم (166703) خدمة مجانية للضحايا، حيث استفاد منها (51370) مستفيد، وتمت تدابير إعادة التأهيل لـ (36347) مستفيد، وبلغ الأطراف الصناعية المركبة للضحايا (7914) طرف، وإعادة صيانة (7109) طرف صناعي.

52- وتؤكد المعلومات والتقارير ان ما نسبته 85.5 % من الحالات هم ضحايا للألغام التي تنفرد ميليشيا "الحوثي" بارتكابها وزراعتها ونشرها في الطرقات والمزارع بشكل عشوائي ومستمر، مخلفة الآلاف من الضحايا الذين يسقطوا باستمرار.

وعلى صعيد جهود تسهيل وصول المساعدات الإنسانية والسلع التجارية

53- واصلت الدولة خلال الفترة التي يتناولها هذا التقرير جهودها لتعزيز عمل "اللجنة العليا للإغاثة"، والتي كانت قد أنشأتها بموجب القرار (22) لسنة 2015 وتعديله في 2016 ككيان مؤسسي يمثل الجهات الحكومية المعنية لتسهيل وصول المساعدات، وواصلت اعتماد مبدأ اللامركزية بالعمل الإغاثي والإنساني تيسيراً للجهود المبذولة ووصول المساعدات لمستحقيها دون إبطاء أو تأخير، وتابعت عمل الممرات البرية والبحرية التي كانت خصصتها لعبور المساعدات ونقل السلع التجارية (والبالغ عددها 22 ممراً)، وبشكل رئيسي عبر ميناء جيزان لقربها الجغرافي من مناطق انطلاقها للوصول لكافة المحافظات دون عوائق، وبالشراكة مع منظمات المجتمع المدني وللاستفادة مما تقدمه الحكومة من إعفاءات وتسهيلات، وكذا ميناء المعلا لوصول المساعدات الخاصة لبرنامج الغذاء العالمي والذ تم منحه مساحة (4) هكتار في كل من الموانئ اليمنية لبناء مستودعات لتخزين المواد وفق معايير تخزينها المتنوعة.

54- وبموجب **مسؤولية الحكومة في التماس التعاون الدولي وحشد الموارد والمساعدات الإنسانية،** وبالتعاون مع الشركاء الإقليميين والدوليين، فقد واصلت الحكومة تنظيم مؤتمرات للمانحين خلال الفترة التي يتناولها التقرير بهدف تمويل "خطة الاستجابة الإنسانية"، ومنذ العام 2012، بلغ إجمالي المبالغ الفعلية المقدمة من الدول المانحة (37.426129269) دولار أمريكي، وخلال الفترة التي يتناولها التقرير، بلغت المساعدات: في العام 2019 (3.635579634) دولار أمريكي، وفي العام 2020 (1.999842954) دولار أمريكي، وفي العام 2021 (2.425247763) دولار أمريكي، وفي العام 2022 (1.087946637) دولار أمريكي، وذلك لفائدة كل المحافظات اليمنية دون تمييز أو استثناء.

55- في سياق النزاع المسلح الجاري منذ سبتمبر 2014، وإثر تشكيل التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن، وبناء على طلب الحكومة، تم الاتفاق مع التحالف العربي في مطلع السنة 2016 على إنشاء آلية خبراء مستقلة باسم "الفريق المشترك لتقييم الحوادث" للتحقيق في الأعمال القتالية التي قد يقع ضحيتها بالخطأ مدنيين وغير منخرطين في القتال، وذلك بهدف توفير آلية للمساءلة والإنصاف والمحاسبة وجبر الضرر بموجب معايير القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. ويضم الفريق في عضويته ممثلين عن الحكومة، و من الخبراء المستقلين، وممثلين لقوات التحالف. ويستند عمل هذه الآلية على التحقيق في الإدعاءات بوقوع انتهاكات من قبل القوات الحكومية والقوات الحليفة لها أثناء العمليات القتالية، ويتلقى الفريق المشترك لتقييم الحوادث في هذا الشأن تقارير من جانب الحكومة ويجري العمل على تطوير وتكثيف العمل بهذا الاطار.

وعلى صعيد حماية الأقليات وضمان التنوع وترسيخ حقوق المواطنة

56- فقد حرص رئيس مجلس القيادة الرئاسي على اللقاء شخصياً بممثلين عن المواطنين اليمنيين البهائيين، أكد لهم خلال اللقاء حرص الجمهورية اليمنية على تعزيز التعايش والتسامح والقبول بالآخر، وضمان كافة الحقوق والحريات المكفولة لكل المواطنين بموجب الدستور والقانون والتزاماً بالمعايير والمرجعيات الدولية لحقوق الإنسان وإدارة التنوع الاجتماعي والثقافي.

57- جاء اللقاء عقب تصاعد وتيرة الاعتداءات من ميليشيا "الحوثي" على المواطنين اليمنيين البهائيين والتي اكتسبت طبيعة منهجية عبر السنوات التسع الماضية، بما يشمل تهديد حقهم في الحياة

عبر أحكام جائرة بالإعدام وتعرض أعداد كبيرة منهم للنزوح، وتهجير بعضهم قسرياً، وخشية الدولة من إندثار التنوع بعدما أجبرت ميليشيا "الحوثي" المواطنين اليمنين البهائين على الهجرة.

سابعاً- جهود تعزيز التربية على حقوق الإنسان

58- خلال الفترة التي يتناولها التقرير، نفذت الوزارات والجهات المعنية بإنفاذ القانون المئات من حلقات النقاش والندوات والدورات التدريبية لأفراد المؤسسات العسكرية والأمنية لبناء وعيهم ورفع قدراتهم في مجال حقوق الانسان والقانون الدولي الانساني، وذلك بالتعاون بين وزارات الدفاع والداخلية والشؤون القانونية وحقوق الانسان ومكتب النائب العام، وبالشراكة مع المنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني المحلية، وبما يشمل الضباط وصف الضباط وأعضاء النيابات العامة، وحرصت على تنفيذ هذه الأنشطة في مختلف المحافظات المحررة لفائدة أكبر من المستهدفين.

59- وخلال الفترة التي يتناولها الاستعراض، جرى تكثيف التعاون بين كل من وزارة العدل ومكتب النائب العام ووزارة الشؤون القانونية وحقوق الانسان واللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الانسان، بهدف بناء القدرات في مجال تعزيز المحاكمة العادلة ومجال حظر ومكافحة جرائم التعذيب وسوء المعاملة، وذلك لفائدة القضاة وأعضاء النيابة العامة ومأموري الضبط القضائي وطواقم مراكز الاحتجاز المتنوعة، بما في ذلك تعزيز ضمانات حقوق الإنسان في مرحلتي التحقيق والمحاكمة، والجمع بين آليات التفتيش الدوري والمفاجئ على أماكن الاحتجاز والسجون، تعزيز المهارات على تحديث تقنيات التحقيق وبالتوازي مع ذلك، جرى تقديم تسهيلات لقيام اللجنة الدولية للصليب الأحمر بزيارات تفقدية للسجون.

60- كما تم إيلاء العناية إلى إدماج معايير حقوق الإنسان ضمن برامج التدريب المتخصصة الأخرى لضباط وأفراد الشرطة في مجالات مكافحة جرائم غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، ومكافحة خطاب الكراهية في سياق مكافحة جرائم الصحافة والمطبوعات والنشر الالكتروني، وفي مجال مكافحة جرائم الأمن الرقمي السيبراني وتقييم أدلة التحقيقات المرتبطة بها.

61- كما تنشط العديد من مؤسسات المجتمع المدني المحلية المعنية بحقوق الإنسان والمساعدة الإنسانية في تنفيذ برامج بناء القدرات، بما في ذلك لموظفي الخدمة العامة وموظفي إنفاذ القانون بالاستناد على معايير ومقاصد حقوق الإنسان، وكان من أبرز هذه الجهود تنفيذ العديد من الدورات التدريبية ضمن برنامج "تعزيز الاستجابة الطارئة لمأموري الضبط القضائي" المعني بتطوير قدرتهم في إجراءات إعداد وجمع الاستدلالات، ودورات بناء قدرات كتاب التحقيقات في المحاكم الجزائية والنيابات العامة بما يدعم تعزيز الحق في التقاضي والإنصاف .

62- وخلال الفترة ذاتها، تم إيلاء اهتمام خاص بنشر ثقافة حقوق الانسان والتربية عليها من خلال إدماج مفاهيم وقيم حقوق الانسان في المناهج التعليمية والمقررات الدراسية ضمن العملية التربوية والتعليمية خلال مرحلتي التعليم الأساسي والثانوي، وجاري تعميم نماذج للأنشطة اللاصفية التثقيفية والتربوية التي جرى تنفيذ مراحلها الأولية في بعض المحافظات، والتي يجري تعزيزها خلال العامين الأخيرين بإعداد وإنتاج المواد المرئية والمقروءة، وتزويد المعلمين والموجهين ومشرفي الأنشطة المتنوعة بالأدلة الاسترشادية.

ثامناً- جهود إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

63- خلال السنوات الماضية مثلت التحديات الاقتصادية والاجتماعية جنباً إلى جنب مع استمرار النزاع ورفض مليشيات الحوثي لكل مساعي السلام واستمرار اعتداءاتها المتواصلة على المنشاءت الاقتصادية الحيوية إضافة الي جائحة "كوفيد 19" في مطلع العام 2020 تحديا كبيرا ادي لمضاعفة الازمة الإنسانية وزيادة معاناة البلاد وزيادة معاناة كل اليمنيين وفرضت أعباءا مضاعفة اثرت علي جهود الحكومة وأدت إلى مزيد من تراجع الأداء الاقتصادي الكلي الذي تدهور مجدداً عقب الأزمة الأوكرانية واستهداف مليشيات الحوثي لموانى تصدير النفط ، لتخلف آثاراً اقتصادية واجتماعية وخيمة، سيما مع تحديات تدبير المساعدات الإغاثية اللازمة للمنكوبين وتحديات وصول هذه المساعدة.

على صعيد الحق في الغذاء ومكافحة الفقر والحماية الاجتماعية (19، 64، 79، 80، 81، 82، 84، 85، 86، 89، 90، 97، 98، 99، 103، 105، 117)

64- تواجه البلاد معوقات وتحديات متعددة تتصل بتوفير الغذاء الكافي والجيد للسكان، وتشكل حقائق سوء التغذية وتدهور الأمن الغذائي التحدي الأكثر إلحاحا في البلاد في ظل تداعيات انقلاب مليشيا "الحوثي" وإعتداءاتها المتواصلة علي سلاسل الامدادات الغذاء والسلع التجارية، وسوء التغذية من أبرز العوامل المسببة لتدهور الوضع الصحي وتفشي الأمراض المزمنة وانتشار أمراض الاسهالات والحصبة والتهابات الجهاز التنفسي.

65- ويتوقف معالجة هذه العوامل في زيادة الاستجابة لتوفير احتياجات الغذاء المطلوبة كماً ونوعاً، بالإضافة إلى تنمية خدمات الصحة والمياه والصرف الصحي، وتعتمد الاستجابة لهذه الاحتياجات على توافر الدعم الإنساني الدولي الكافي في ظل محدودية الموارد المالية المتوفرة للدولة.

66- وقامت وزارة الصحة العامة والسكان بتطوير "الاستراتيجية الوطنية للتدخل التغذوي" 2022-2030 لتبني السياسات ذات الأولوية لمواجهة أزمة سوء التغذية وتعزيز الاهتمام بالحق في الغذاء في سياق خطط التنمية الوطنية. وتبذل وزارة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة الصحة العامة والسكان جهود كبيرة بالشراكة مع شركاء اليمن الإقليميين والدوليين والمنظمات الأممية لتعزيز تنفيذ برنامج الإدارة المجتمعية المتكاملة لمواجهة سوء التغذية الحاد.

67- ورغبة في دعم توجهات تفعيل أهداف الخطة العالمية للتنمية المستدامة 2030، فقد أصدر مجلس الوزراء العشرات من القرارات الهادفة لتعزيز جهود وموارد تفعيل الخطة على المستوى الوطني، ودرء الأخطار ومعالجة آثار الكوارث والأزمات الإنسانية التي تُكبل تفعيل الخطط، انظر ملحق (3).

68- وبهدف تعزيز الشفافية والمساءلة، تم إعادة تشكيل اللجان الأساسية في وحدات الخدمة العامة وفقا للقانون، وهي: لجان المناقصات العامة، ولجان الاستثمار، ولجان شؤون الموظفين، والمجالس التأديبية، واللجان الطبية، وتشكيل لجنة لحصر أصول وممتلكات المؤسسات التأمينية وأرصدتها المالية ومشاريعها الاستثمارية وتقدير الأصول المنقولة، وبناء قدرات السلطات المحلية بالتعاون مع الصندوق الإجتماعي للتنمية ضمن مشروع "تأهيل المؤسسات المحلية للتعافي وإعادة الإعمار" والمُمول من صندوق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابع للبنك الإسلامي للتنمية، وهو البرنامج الذي يستهدف محافظات: حضرموت، تعز، لحج، مأرب، شبوة، المهرة، أبين كمرحلة أولى وفق خطة إستراتيجية.

69- وتعزيزاً للشفافية والوصول تم إنشاء منصة إلكترونية بالشراكة مع الصندوق الإجتماعي للتنمية لإدخال الخطط الإستراتيجية بالتعاون مع الصندوق الإجتماعي ووزارة التخطيط والتعاون الدولي، وذلك لإعداد الإطار العام للتنمية المحلية، وإستكمال تنفيذ إعداد وتصميم نظام إلكتروني لتقييم تحصيل الموارد،

ومتابعة تنفيذ مشروع تعزيز المرونة المؤسسية والإقتصادية (SIERY) الذي ينفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) بتمويل من الإتحاد الأوروبي وبالشراكة مع وزارة الإدارة المحلية.

على صعيد الحق في الصحة (19، 42، 87، 92، 98، 100، 102، 104، 107، 109، 110، 112، 113)

70- بذلت الحكومة أقصى طاقتها للحد من المخاطر الصحية الداهمة على حياة السكان في سياق جائحة كوفيد -19، واتخذت التدابير الوقائية والإجراءات الاحترازية للحد من انتشار الوباء والتقليل من آثار الجائحة وتداعياتها الصحية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك العديد من الإجراءات الاستثنائية. وتم تشكيل لجنة طوارئ برئاسة رئيس الوزراء لمواجهة وباء كوفيد – 19، وأصدرت اللجنة عدة تعليمات منها فترات اغلاق المنافذ والاسواق كما أصدرت دليلاً يتضمن كل الارشادات الى كل الجهات الحكومية بحسب الاختصاص، وأصدرت تعليمات بتنظيم الدخول والخروج من المنافذ اليمنية، وحددت الحكومة مراكز العزل في المحافظات، وأعدت دليلاً لتشغيل هذه المراكز.

71- وشملت التدابير الحكومية توسيع نطاق التوعية في كافة المجتمعات المحلية، وبالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني المحلية والمنشأت التعليمية في المحافظات، وتدبير اللقاحات الوقائية ومعينات الحماية، وحث المواطنين على التلقيح والتوعية بأهمية التلقيح والتعريف بالمراكز الخاصة لتلقي اللقاحات في عموم المحافظات، وإقامة مراكز مخصصة للعزل والعمل على تيسير سبل الوصول إليها وتدبير ما أمكن من وسائل لنقل المصابين والمشتبه في إصابتهم إليها.

72- ووضعت وزارة التربية والتعليم عدداً من الإجراءات الاحترازية فيما يخص التباعد وتوزيع الدوام الرسمي إلى ثلاث فترات بدلاً من فترتين دراسيتين، وضمان استمرار العملية التعليمية خلال موجات الذروة من الإصابات عبر توفير جزء من الدروس التعليمية تليفزيونياً عبر القناة التعليمية, كذا عبر المنصات الإلكترونية أخذاً في الاعتبار ضعف شبكة الاتصالات. وقامت بالتعاون مع الشركاء الدوليين بتوفير أدوات الحماية كالمعقمات والكمامات والجلافس، وأعدت دليلاً بعنوان الإجراءات الاحترازية من فيروس كورونا المستجد كوفيد-19، ونظمت حملة للعودة الآمنة للانتظام في التعليم بالتعاون مع البنك الإسلامي والصندوق الاجتماعي للتنمية، ووضعت خطة لتدريب الكادر التربوي لتعزيز قدرتهم على التعامل مع الجائحة.

73- وبالشراكة الكبيرة بين وزارة الصحة ومنظمات الأمم المتحدة ودعم المانحين على رأسهم البنك الدولي تمت المحافظة على النظام الصحي من الانهيار بل أنه شهد تحسن في كثير من الجوانب وبحسب بيانات رصد الموارد والخدمات الصحية فقد تحسنت الحالة التشغيلية للمرافق الصحية بين عام 2020 من (51%) مرافق تعمل بشكل كلي الى (60.5%) في نهاية العام 2023.

74- وتعبيراً عن منح الحق في الصحة والرعاية الطبية ما تستحقه من اهتمام وأولوية، فقد أقر مجلس وزارة الصحة مطلع العام 2023 توحيد مسؤولية إدارة المعلومات الصحية ضمن الإدارة العامة للمعلومات والأبحاث الصحية، وجرى إطلاق المنصة الرسمية للمعلومات الصحية لاغلب الخدمات الصحية المقدمة في المرافق الصحية، وذلك بعد اعتماد وتكييف منصة رقمية لتطبيق نظام معلومات الصحة (DHIS2) ، وتشكيل فرق نظام المعلومات، وتطوير وتدشين الخطة الاستراتيجية لنظام المعلومات الصحية 2024-2028، وبناء البنية التحتية الفنية والإدارية للإدارة العامة للمعلومات والبحوث، وإنشاء مكاتب إدارية جديدة للمعلومات الصحية في المحافظات.

75- وعلى صعيد التطعيمات الأساسية للأطفال، نفذت وزارة الصحة الحملات المطلوبة، وأبرزها حملة التلقيح ضد مرض شلل الأطفال دون سن الخامسة، وقد بلغ المستفيدين قرابة 1.3 مليون طفل،

كما تم تحصين قرابة 1.267.082 من مرض الحصبة ومرض الحصبة الألمانية في سبتمبر 2023، وبرنامج مكافحة مرض الملاريا وتوفير الأدوية اللازمة لمكافحتها في (514) مرفق صحي في (127) مديرية مستهدفة، وتنفيذ حملة التوعية لمكافحة مرض حمى الضنك في (24) مديرية مستهدفة، وتوزيع نحو مليون ناموسية واقية ومشبعة لحماية 2 مليون مواطن في (35) مديرية مستهدفة.

76- وتسعى وزارة الصحة حالياً لتطبيق نظام صحي متكامل لتوفير الرعاية الشاملة في ضوء حرصها على الاستفادة من التجارب العالمية عبر حضور المؤتمرات الدولية والإقليمية المتنوعة.

77- على صعيد الحق في السكن، تؤثر الأوضاع الاستثنائية التي تمر بها البلاد منذ انقلاب ميليشيا "الحوثي" في سبتمبر 2014 على تمتع السكان بالحق في السكن من زاويتين، الأولى قيام الميليشيا بالاستيلاء على العقارات من الأراضي ومساكن المواطنين، سواء عبر قيام عصابات الميليشيا بالاستيلاء عليها وطرد سكانها وملاكها للاستفادة منها، أو على مستوى التصرف في بعضها للحصول على أموال لتمويل أنشطتها الحربية وهو ما رفع النازحين في المناطق الخاضعة لسيطرتها لنحو مليون ونصف المليون نازح، والزاوية الثانية هي في نزوح أكثر من ثلاثة ملايين من سكان تلك المناطق إلى المحافظات المحررة التابعة لسيطرة الحكومة الشرعية، وهو ما يشكل عبئاً كبيراً على كاهل السلطات والمؤسسات الشريكة.

78- وتبقي عديد من المحافظات المحررة التي تتماس مع المناطق الخاضعة لسيطرة الميليشيا قيد التهديد المستمر بإعتداءات الميليشيا، ما يدفع قاطنيها لصرف النظر عن بناء أو امتلاك مساكن جديدة فيها على نحو يحد من فرص نمو العمران.

79- وقد عملت الحكومة على توفير المساعدة اللازمة للنازحين في المحافظات المحررة، سواء بالمساعدة في توفير مساكن بديلة حال توافرها، أو من خلال المساعدة في بناء وصيانة مأوى مؤقت بالأحجار البسيطة، أو من خلال توفير الخيام المجهزة لتحولات الطقس والتحولات المناخية، وكذا من خلال تقديم المساعدة لدعم المأوى الذي أقامه بعض النازحين بأدوات أخرى.

على صعيد الحق في التعليم (19، 42، 87، 92، 98، 100، 102، 104، 120، 121، 122، 123، 124، 125، 126، 127، 199)

80- تواصل الحكومة توفير مجانية التعليم في مختلف مراحل التعليم الأساسي والثانوي والجامعي لكافة المواطنين على قدم المساواة، وواصلت الحكومة خلال الفترة التي يتناولها التقرير جهودها نحو توفير الكتب المدرسية وتطوير المناهج والمقررات الدراسية، وبرامج تأهيل المعلمين وهيئات التدريس، فضلاً عن تقديم الصيانة الكاملة للمنشأت العلمية والتعليمية وترميم ما دمرته ميليشيا "الحوثي" منها خلال اعتداءاتها.

81- – وفي ضوء تداعيات النزاع المسلح، حرصاً منها على مكافحة ظاهرات التسرب من التعليم والأطفال خارج المدرسة أنشأت الإدارة العامة للتعليم التعويضي ومأسستها لتوفير خدمات التعليم والحماية للأطفال المتسربين من التعليم وللأطفال غير المتمدرسين في فصول التعليم المسرع بهدف إدماجهم بالتعليم العام، ، فقد عُنيت الحكومة بإيلاء اهتمام خاص للتعليم المهني والفني بما يلبي حاجة الأسر الأقل حظاً لتشغيل الأبناء لتوليد مصادر الرزق، كما افتتحت مدارس خاصة بالفتيات ، كما تواصل افتتاح مراكز إضافية متخصصة لمحو الأمية وتعليم الكبار.

82- وضمن الجهود لمنع التسرب من التعليم، فقد أعفت وزارة التربية والتعليم الطلاب والطالبات من الالتزام بالزي المدرسي، ووفرت التعليم التعويضي وفصول التقوية للأطفال الذين يواجهون خطر التسرب

وسعت إلى توفير الحقائب المدرسية للطلاب بالتعاون مع الشركاء الدوليين، كما تعمل على توفير التغذية للطلاب خلال الفصول الدراسية بالتعاون مع برنامج الغذاء العالمي.

83- وفي مجال تعليم الفتيات، سعت وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع الشركاء الدوليين في فتح مدارس خاصة بالفتيات، وفتح برامج "سبل العيش" لدعم تعلم الفتيات الريفيات بتزويد بالحوافز النقدية المشروطة بالتزام الأسر بتعليم فتياتها، وتوفير السلل الغذائية لإعانة هذه الأسر، وتوفير معلمات الريف من خريجات الثانوية والجامعة بعد انضمامهن وتخرجهن من برامج تأهيل المعلمين.

84- فيما يتعلق بتعزيز جهود محو الأمية وتعليم الكبار، تطبق وزارة التربية والتعليم من خلال "جهاز محو الأمية" برنامج "سبل العيش" الذي يتوسع ليشمل أيضاً التأهيل في بعض المجالات المهنية للأسر مثل برامج التأهيل في مهن الخياطة والحياكة بما يساعد في توليد فرص الرزق على نحو يدعم اجتذاب المستهدفين، بالتوازي مع برنامج "الصمود الريفي" والذي يستغرق تنفيذه 3 سنوات بدعم من الاتحاد الأوروبي والوكالة لسويدية للتنمية الدولية، ويشرف على تنفيذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويتم تنفيذه بالشراكة مع منظمة الأغذية والزراعة "الفاو" ومنظمة العمل الدولية وبرنامج الأغذية العالمي. وتعمل الحكومة الى إعادة تفعيل وتشغيل قطاع محو الأمية عبر فتح مراكز جديدة لتعليم الكبار والتعاقد مع المعلمين.

85- وتم التوقيع على بروتكول "المدارس الآمنة"، والعمل على تطهير المدارس والمؤسسات التعليمية من الألغام، والتدريب على التعامل مع المواد الخطرة. كما تم إنشاء وحدة "التربية الشاملة" في ديوان وزارة التربية والتعليم للاهتمام بتوفير خدمات التعليم للأطفال ذوي الإعاقة. وأنشأت وزارة التربية والتعليم الإدارة العامة للتعليم التعويضي والفرصة الثانية للأطفال المتسربين من المدارس من الفتية والفتيات، واستطاعت إلى حد ما توفير التعليم المجتمعي والتعليم المسرع للأطفال من سن 6-15 سنة.

86- وعملت الحكومة على استيعاب ومعالجة التداعيات السلبية للنزاع، وفي مقدمتها توفير التعليم للطلاب من أسر النازحين وإعداد ملفات جديدة لهم تضمن التحاقهم بالعملية التعليمية، والاستفادة من برنامج التعليم التعويضي لمن فقد فرصته التعليمية سابقاً للحاق بركب جيله من المستفيدين. كما نظمت التحاق المعلمين من النازحين لاستئناف عملهم في المحافظات المحررة. كذلك، تم إدماج الأطفال اللاجئين من الصومال وأثيوبيا في التعليم عبر تأسيس الوحدة التعليمية المستقلة لتعليم اللاجئين حتى يحصلوا على حقهم من التعليم.

تاسعاً- تعزيز حقوق الفئات الأولى بالرعاية

87- على صعيد تعزيز حقوق الفئات الأولى **بالرعاية** وفي سياق الاضطراب الاقتصادي والاجتماعي الناتج عن استمرار انقلاب ميليشيا "الحوثي"، تتزايد معاناة الفئات الأولى بالرعاية، وخاصة بين النازحين، وكذا بين القطاعات الكبيرة من السكان الذين هم بحاجة للمساعدة الإغاثية لتلبية احتياجاتهم المعيشية في ظل التداعيات الإنسانية لاستمرار النزاع والهجمات الإرهابية لمليشيات الحوثي على موانئ تصدير النفط.

88- وبالرغم من هذه التحديات، فقد عملت الحكومة خلال الفترة التي يغطيها الاستعراض على تعزيز حقوق المرأة وسياسات تلبي هدف تمكينها السياسي والاجتماعي.

ألف- على صـــعيد حقوق المرأة (21، 44، 48، 50، 76، 98، 127، 128، 129، 130، 131، 132، 133، 134، 135، 136، 137، 138، 139، 140، 141، 142، 143، 144، 145، 146، 147، 148، 154، 168، 191، 192، 199، 200، 201)

على صعيد التمكين السياسي للمرأة

89- عملت الحكومة خلال السنوات الأربع الماضية علي تعزيز المشاركة السياسية للمرأة كغاية رئيسية في أعمالها، سواء فيما يتعلق بتولي النساء مواقع صنع القرار التنفيذية والقضائية، لتعزيز حضور النساء في هيئاتها وموسساتها القيادية، وتعمل بشكل مستمر لتنمية حصة المرأة في المواقع القيادية الاولي حيث برز ذلك في صدور العديد من القرارت للنسا بمواقع قياديه عليا حيث تم تعين لأول مرة امراه عضو في مجلس القضا الاعلى، وثمان قضاه عضوات في المحكمة العليا وفق قرار رئيس مجلس القيادة الرئاسي (155) لسنة 2023 بشأن تعيين من القضاة وأيضا اخر في مكتب النايب العام للجمهورية بلغت النساء من القضاة والمساعدين 271 بينهن 37 محامي عام. والعشرات في الإدارات التنفيذية في الوزارات والمصالح الحكومية والمحافظات ضمن الخطط العامة والبرامج والمشاريع الجاري تنفيذها لتعزيز القدرة على تعزيز مكون النوع الاجتماعي.

90- وعلى الصعيد التعليمي، تبنت الحكومة سياسات تهدف إلى الحد من فجوة النوع الاجتماعي في التعليم امتثالاً للمادة 54 من الدستور وتفعيلاً لحقوق المواطنة، وتبني خطط خاصة لاجتذاب الفتيات وأسرهن للالتحاق بالتعليم ومنع التسرب منه وخاصة في المناطق الريفية عبر توفير حوافز تشجيعية ويقوم "اتحاد نساء اليمن" بتكثيف الجهود في مجالات تأمين الصحة الإنجابية وتوعية الأمهات، وكذا التوعية بأهمية تنظيم النسل والمخاطر الصحية.

91- وتعمل الحكومة على توفير الاحتياجات لتسريع وتيرة تفعيل الالتزامات بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بمنع الاتجار بالبشر والاستغلال، كذلك جاري التقدم في تعزيز جهود الإدارة الخاصة لحماية الأسرة بوزارة الداخلية والتي تتكون من قيادات الشرطة النسائية والتي تقوم بتلقي البلاغات والشكاوى المقدمة من النساء، أيا كانت تلك الشكاوى سواء كانت ضد الأزواج أو الأخوة أو الأهل بشكل عام.

92- وتعمل الحكومة وشركائها من مؤسسات المجتمع المدني على بناء القدرات بصفة منتظمة في مجال تنفيذ قرار مجلس الأمن (1325) والقرارات اللاحقة عليه في مجال حماية المرأة في النزاعات المسلحة وتعزيز دورها في إحلال السلام، ويتضمن محتوى الأنشطة اتفاقية الأمم المتحدة للاجئين 1951 بالتنسيق مع المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، كما يتضمن سبل التوعية والتنفيذ للبرتوكول الإضافي الملحق باتفاقيات جنيف بشأن حماية ضحايا النزاعات المسلحة كما وضعت الحكومة خطة وطنية للمرأة والامن والسلام تنفيذا لقرار مجلس الأمن بالشراكة مع الجهات الحكومية المعنية ومنظمات المجتمع المدني وتهدف الخطة الى حماية المرأة اثناء النزاعات وما بعد النزاعات وتعزيز مشاركتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

93- وعلى صعيد **التصدي لجرائم العنف الجنسي**، تولي الحكومة أهمية كبيرة لتعزيز قدرة آليات المراقبة والإبلاغ والإنصاف، بالإضافة إلى توفير الدعم لضحايا العنف الجنسي، وسيما دعم "اتحاد نساء اليمن"، والتشبيك مع النيابات العامة وتعزيز استجابة المحاكم لتحقيق العدالة والإنصاف، وعبر دعم صندوق العون القضائي عبر توفير محامين مؤهلين لتوفير الدعم القانوني بالتنسيق مع نقابات المحامين في المحافظات المختلفة، بالإضافة إلى تقديم الدعم القانوني من فروع اتحاد نساء اليمن في المحافظات وتنشيط الملاذ الآمن للنساء المعنفات الذي أنشأه الاتحاد في مدينة تعز.

94- على صعيد **حماية النساء من العنف وتمكينها اقتصاديا** اتخذت الحكومة التدابير التالية منها انشاء مركزين لإعادة تأهيل النساء المعنفات في محافظتي تعز ومارب ومحاضرات توعية عن الامن والسلام اثناء النزاعات المسلحة كما تم وضع دليل خاص بإجراءات العمل الموحدة المشتركة لحماية النساء والفتيات للعنف المعرضات في اليمن وتمكينهن اقتصاديا وتنفيذ محاضرات توعية للمرأة والطفل حول (كوفيد 19) وتقديم المستلزمات الوقائية . وبلغ اجمالي النساء 79998 والفتيات 5484 من اللائي تلقين خدمات توعوية بخصوص القضاء على العنف القائم على النوع الاجتماعي 2023.

باء- على صعيد حقوق الطفل (44، 48، 50، 76، 98، 149، 150، 151، 152، 153، 154، 155، 156، 157، 158، 159، 160، 161، 162، 163، 164، 165، 166، 167، 168، 169، 170، 171، 172، 173، 174، 175، 176، 177، 178، 179، 180)

95- سعت الحكومة إلى تعزيز حقوق الطفل بما في ذلك في مجال العدالة للأطفال، حيث تم تأسيس نظام خاص بـ"عدالة الأحداث" بإشراف وزارة العدل بداية من أغسطس 2022، تفعيل "الإدارة العامة للطفل وأموال القصر" بقطاع المحاكم والتوثيق، وإصدار القرار الوزاري (15) لسنة 2019 والذي قضى بإنشاء اللجنة الفنية لمشروع "نظام وعدالة الأحداث" وهي اللجنة التي ضمت وزارات: العدل – الداخلية – الشؤون الاجتماعية والعمل – الشئون القانونية وحقوق الانسان – التربية والتعليم – الصحة، بالإضافة إلى كل من اللجنة الوطنية للمرأة – اتحاد نساء اليمن – النائب العام، ومنظمات المجتمع المدني. كما تم تنفيذ 4 دورات لبناء قدرات موظفي إنفاذ القانون المختصين بـ"عدالة الأحداث"، وتم انشاء مراكز للطفل (4) إيوائية و(4) استقبال بشأن تقديم خدمات متنوعة للأطفال منها الرعاية النفسية في اطار مشروع المساحات الصديقة وبلغ المستفيدين 1227 طفل

96- وحرصت الحكومة على تنفيذ التدابير العملياتية لتعزيز حقوق الإنسان ومنع تجنيد الأطفال، وهو ما حدا برفع اسم اليمن من تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المعني بالأطفال والنزاع المسلح لسنة 2021 (S/A/493/2022/76/871) نظرا للتقدم المحرز من قبل الحكومة في تنفيذ خارطة العمل 2014 وخارطة الطريق 2018 والموقعتان من قبل الحكومة والأمم المتحدة، وكذا اتخاذ الحكومة **لجملة من القرارات، ومن أهمها**:

- التنفيذ المتميز لقراري مجلس الوزراء (91) 2018 والقرار (109) 2018، حيث أعادت الحكومة التزامها بما تم الاتفاق عليه في عام 2014 بشأن تشكيل اللجنة الفنية المشتركة لمنع تجنيد الأطفال من جميع الجهات الحكومية المعنية.
- أمر القائد الأعلى للقوات المسلحة فيما يخص منع تجنيد الأطفال في صفوف القوات المسلحة والأمن (2.ق.ا/12) 2020 بمنع تجنيد الأطفال دون سن 18 سنة في صفوف القوات المسلحة، والتوجيه بإحالة أي مخالفات إلى القضاء العسكري.
- في إطار برنامج النزول الميداني للمناطق العسكرية والأمنية خلال فترة الاستعراض والذي استهدف من المناطق والمحاور العسكرية والامنية، تم توزيع (600) نسخة من وثائق التعليمات والأوامر العسكرية التي سلمت إلى القيادات العسكرية والامنية العليا من الصف الأول والثاني والتي تتضمن تعليمات وزيري الدفاع والداخلية وتصب في تعزيز حقوق الإنسان والالتزام بالقانون الدولي الإنساني.

- تم تعيين (80) نقطة اتصـال و(41) نقطة حماية الطفل في جميع الوحدات العسـكرية والأمنية وجميع التشكيلات العسكرية بناء على تعليمات وزير الدفاع (157) بتاريخ 14 نوفمبر 2022 وتنفيذ ثلاث دورات تدريبية لنقاط الاتصـال و(4) اجتماعات لاعضـاء اللجنة الفنية المشـتركة وعدد(14) اجتماع لاعضـاء اللجنة الرباعية المشـكلة من وزارة الشؤون القانونية وحقوق الانسان ووزارة الدفاع والداخلية والشؤون الاجتماعية والعمل.
- تم إضـافة وحدة حماية الطفل في وزارة الشـؤون الاجتماعية والعمل الى غرفة العمليات المشتركة وتوسيع عملها لتشمل بقية إدارات الشكاوى والبلاغات والقضاء العسكري.

جيم- على صعيد حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

97- تواصل الحكومة تنفيذ من السياسات لضمان حقوق الأشخاص ذوي الاعاقة وفقا للاتفاقيات ذات الصلة، وتم تنفيذ من الأنشطة المتعلقة ببلورة ورسم السياسات الوطنية لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك بناء قدرات العاملين المعنيين في المؤسـسـات الحكومية على آلية التعامل مع ذوي الاعاقة، وعقد الحلقات النقاشية لدراسة سبل تنفيذ الغايات.

98- تم تفعيل عمل "صـــندوق رعاية وتأهيل المعاقين" من أجل تحقيق الأهداف والخطط التي من شـأنها رعاية وتأهيل هذه الشـريحة الاجتماعية الهامة، وقد نهض الصـندوق بالعديد من المهام، وخاصـة تقديم المساعدات المالية والعينية للأشخاص المستهدفين بصورة مباشرة أو عبر الاعتماد على مؤسسات المجتمع المدني والشراكات معها، وتنفيذ الأنشطة التي تشمل برامج التأهيل.

99- ولتعزيز العمل لرصـــد وتقييم الخدمات المختلفة والمقدمة للأشـــخاص ذوي الإعاقة في اطار الجهود التي تمت لتنفيذ خطة التنمية المســتدامة 2030 وإصـــدار قاموس لغة الإشـــارة المحلي مع قرار المجلس الخاص بتحديث ورقمنه القاموس العربي الاشاري للغة الصم ليمثل أداة سهلة للتواصل بين الصم في كل الدول العربية. ودعم مشـروع مسـتشـفى للمعاقين من المعدات الطبية والعلاجية للازمة انتزاع قرار من مجلس الوزراء بزيادة الرسـوم الخاصـة لصـندوق المعاقين لعام 2022 حيث بلغ المسـتفيدين 15498 مستفيد ومستفيدة وارتفع ال عام 2023 إلى 24888 مستفيد ومستفيدة.

100- على صـــعيد حقوق اللاجئين، ورغم التحديات الجمة التي تواجه البلاد في ظل اســتمرار النزاع المســـلح، تحرص الحكومـة على احترام وتفعيل التزامـاتهـا بموجب الاتفـاقيـة الـدوليـة لحمـايـة اللاجئين لسـنة 1951 والبرتوكول الملحق بها 1967 والاتفاقيات الأخرى ذات الصـلة، تتحمل الدولة مسئولية كبيرة في ظل اسـتمرار تدفق اللاجئين من بلدان الجوار، ويبلغ تعداد اللاجئين أكثر من مليون لاجيء في البلاد يعاملون وفق النظم المحلية معاملة المواطنين اليمنيين، وغالبية هؤلاء اللاجئين قادمين من منطقة القرن الأفريقي، وخاصة دولة الصومال الشقيقة ودولة إثيوبيا.

101- وتتعاون السـلطات بشـكل وثيق مع مكتب مفوضـية الأمم المتحدة السـامية لشـؤون اللاجئين، وتعمل على إدراج التنسـيق والعمل المشـترك في قضـايا اللاجئين في برامج التنمية العامة للدولة، وبرامج التنمية للمحافظات المتأثرة باللجوء والهجرة المختلطة.

دال- على صـــعيد مكافحة الاتجار بالبشـــر (69، 70، 71، 72، 73، 74، 75، 76، 77، 78، 151)

102- ووفاءً بالتزاماتها بموجب المصـادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضـة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، واتفاقية حظر الاتجار بالأشـخاص واسـتغلال دعارة الغير، واتفاقية مناهضـة التعذيب وغيره من

أشكال سوء المعاملة أو العقوبة القاسية واللاإنسانية أو الحاطه بالكرامة، واتفاقية حقوق الطفل، والاتفاقية الخاصة بحظر العمل القسري أو الإجباري.

103- وقد شرعت وزارة الشؤون القانونية وحقوق الانسان بالتواصل بالوزارات والهيئات ذات الصلة في إعداد استراتيجية وطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، بالإضافة الى إقرار برنامج حماية الطفل من الاتجار، واستئناف جهود اللجنة الفنية الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر المشكلة بموجب قرار رئيس الوزراء 6 لسنة 2013.

عاشراً- الحقوق والحريات العامة

104- بالرغم من تحديات انقلاب ميليشيا "الحوثي"، واعتداءاتها المسلحة المتواصلة، وانتهاكاتها الممنهجة لحقوق الإنسان الأساسية، تواصل الحكومة الشرعية جل جهودها الممكنة لتعزيز وحماية الحقوق والحريات بموجب الدستور والقوانين المعمول بها، مع السعي بالارتقاء بسبل التطبيق على نحو يتفق ومضمون المعايير الدولية لحقوق الإنسان ريثما يتم استعادة الاستقرار وتحقيق السلام الارتقاء بالتشريعات الوطنية وموائمتها مع الالتزامات الدولية لحقوق الإنسان.

على صعيد الحد من عقوبة الإعدام، والعمل على إيقاف الاحتجاز التعسفي والتعذيب والاخفاء القسري (29، 30، 32، 34، 35، 41، 45، 46، 59، 60، 65، 101)

105- تتمسك الحكومة بحماية الحق في الحياة، ورغم أن القانون يجيز استخدام عقوبة الإعدام، فقد حرصت السلطة القضائية على قصر تطبيق العقوبة في الواقع العملي على أشد الجرائم غلظة، كما تولي السلطة التنفيذية اهتماماً كبيراً بالحد من تنفيذ الأحكام القضائية النهائية بتوقيع العقوبة إلى أدنى حد ممكن.

106- ويتضمن القانون ضمانات عديدة لصدور أحكام نهائية بعقوبة الإعدام، حيث تنصرف بشكل جوهري إلى جرائم المس بالحق في الحياة، ولا تنطبق العقوبة على من هم دون سن الـ18 سنة، ولا يتم تطبيقها فيمن تجاوز سن الـ70، ويُوفر القانون الحق في الطعن على الأحكام الصادرة بعقوبة الإعدام، ولا يمكن إصدار عقوبة الإعدام بشكل نهائي دون الطعن على الحكم الأولي، وبموجب إجماع آراء قضاة المحكمة، ولا يتم تنفيذ العقوبة دون التصديق عليها من رئيس الجمهورية.

107- ومن ناحية أخرى، تواصل ميليشيا "الحوثي" انتهاكاتها للحق في الحياة، حيث تم توثيق 14032 ضحية من نهاية سبتمبر 2014 وحتى نهاية ديسمبر 2023، من بينهم 300 ضحية بواسطة أحكام موجزة تفتقد لأدنى شروط العدالة أمام محاكم غير قانونية، وهو ما يشكل تهديداً بتفاقم هائل لمعدلات الضحايا عبر محاكمات غير عادلة، حيث صدرت عقوبات بالإعدام من محاكم الحوثي" بحق نحو 4300 شخص يبقون معرضون لفقدان حياتهم.

على صعيد مجابهة الاحتجاز التعسفي وجرائم التعذيب وسوء المعاملة

108- خلال الفترة التي يتناولها التقرير، تعمل الحكومة بوتيرة متزايدة على التمسك بتطبيق القوانين المعنية بصورة ترتقي إلى مضمون المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وتعتبر مصلحة السجون التابعة لوزارة الداخلية الجهة الأساسية المختصة وفق القوانين لإدارة السجون، كما تلعب النيابة العامة دورا رقابياً وتنسيقياً مهماً فيما يتعلق بتأمين قانونية الاحتجاز، وتضم النيابة العامة شعبه مختصة بالسجون يترأسها قاضي يتبع النائب العام مباشرة، وتم تعيين وكلاء لنيابات السجون في كل محافظة للتأكد من قانونية

احتجاز جميع الأفراد، ومتابعة تنفيذ قرارات الإفراج عن المسجونين، بالإضافة إلى مراقبة الأوضاع وتلقي الشكاوى والتحقيق في أية إدعاءات أو مخالفات محتمله.

109- وأولت الحكومة اهتماماً بالغاً لتعزيز نظم العدالة الجنائية وإقامة العدل وتحقيق الإنتصاف، وذلك من خلال تفعيل عمل النيابات والمحاكم في مختلف المحافظات المحررة وتوفير الإمكانيات اللازمة لسير العمل وإعادة بناء وترميم مقرات ومباني المحاكم والنيابات وتاثيثها.

110- وتود الحكومة بأنه لا يوجد أي محتجزين سياسيين في سجونها، وأن رئيس مجلس القيادة الرئاسي قد وجه بإجراء مراجعة شاملة لأوضاع السجناء المحتجزين بهدف التأكد من قانونية الاحتجاز ومعالجة أية شكاوى بهذا الخصوص وتعمل النيابات بشكل مستمر على التفتيش الدوري لإماكن الاحتجاز وقمع أي أحتجاز تعسفي خلاف للقانون.

111- وتواصل الحكومة الإعراب عن قلقها إزاء سلامة المحتجزين تعسفياً والمختفين قسرياً سجون ميليشيا "الحوثي" الإرهابية، والناشطين الحقوقيين والإعلاميين والمثقفين والأقليات الذين حوكموا تعسفياً وصدرت أحكام موجزة وخارج إطار القانون بمعاقبة بعضهم بالإعدام والآخرين بعقوبات سجن مشددة.

112- وقد أولت الحكومة عناية خاصة للإفراج عن هؤلاء الضحايا في سياق اتفاقات تبادل المحتجزين التي تم إبرامها، حيث أفرجت الحكومة عن الآلاف من مقاتلي الميليشيا الذين وقعوا في الأسر خلال اعتداءاتهم على الشعب اليمني مقابل الإفراج عن مئات من المدنيين الذين احتجزتهم الميليشيا دون سند قانوني، وتتطلع إلى الإفراج عن كل المحتجزين تعسفياً في قبضة الميليشيا والذين باتوا بمثابة "رهائن" تستخدمهم الميليشيا للضغط على الحكومة الشرعية.

113- ومن ناحية أخرى، فقد تواصلت انتهاكات ميليشيا "الحوثي" للحق في الحرية والآمان الشخصي والسلامة الجسدية، فقد تم توثيق الاحتجاز التعسفي لقرابة 28 ألف شخص، بينهم 2277 حالة موثقة بالتعرض للتعذيب بالغ الخطورة على السلامة الشخصية وعلى الحياة، فيما يبقى أشخاص مختلفين قسرياً في قبضة الميليشيا، ويُخشى على حياتهم وسلامتهم الجسدية.

الحادي عشر- التعاون مع آليات الأمم المتحدة والامتثال للالتزامات الدولية

114- خلال الفترة التي يتناولها التقرير، حرصت الجمهورية اليمنية على تعزيز تعاونها وتفاعلها الإيجابي مع كافة روافد المنظومة الأممية لحقوق الإنسان، فعلى صعيد التفاعل مع مع الآليات التعاقدية (لجان المعاهدات) المنشأة بموجب الاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان، تم تطوير منهجية عمل اللجنة الحكومية الفنية المعنية بحقوق الإنسان برئاسة وزارة الشئون القانونية وحقوق الإنسان، والتي تعمل بوتيرة متسارعة بشكل مضطرد للوفاء بالتقارير الدورية للبلاد إلى الآليات التعاقدية وجسر الفجوة التي جرت في المرحلة السابقة وتشكيل لجنة تطوير الية التعامل مع الازمة الإنسانية وتسهيل عمل هيئات الإغاثة والمنظمات الدولية وتمثل الجهات المختصة فيها وفق قرار مجلس الوزراء (4) لعام 2020.

115- واستعرضت الجمهورية اليمنية التقريرين الدوريين السادس والسابع بشأن التقدم المحرز في تطبيق اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة في 29 أكتوبر 2021 ، كما تم استعراض التقرير الثالث وقائمة الردود المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية امام اللجنة خلال الفترة من 20-23 فبراير 2023. وتعمل الحكومه على الانتهاء من إعداد باقي التقارير الدورية لكافة الآليات التعاقدية في مواعيدها المرتقبة، وكذا تهتم الحكومة بتوفير الردود على استفسارات ومراسلات الإجراءات

الخاصة لمجلس حقوق الإنسان على نحو يعزز فهم أفضل وأكثر مصداقية إزاء أوضاع حقوق الإنسان في البلاد.

116- كما وافقت الحكومة على البرتوكول الإضـــافي الثاني لاتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية في فترة النزاعات المسلحة، وتم تصديق بلادنا على النظام الأساسي لمنظمة تنمية المرأة التابعة لمنظمة المؤتمر الإســـلامي وفق قرار مجلس الوزراء (38) لعام 2022، وإقرار اتفاقية التعاون الإقليمي لتربية الأحياء المائية وإدارة المصـــائد الســـمكية في البحر الأحمر وخليج عدن، واعتماد الخطة الطارئة للامن الغذائي للقطاع الزراعي والسمكي.

117- وخلال فترة الاستعراض استقبلت وزارة الشؤون القانونية وحقوق الانسان (53) لقاء مع دبلوماسي وممثلين للأمم المتحدة كما استقبلت وكيلة الأمين العام للطفولة والنزاع المسلح، وعملت على توفير كافة المعلومات التي طلبتها على نحو حقق الفائدة المرتجاة المزدوجة، بما يشـــمل تعزيز تدابير حظر تجنيد الأطفال واستغلالهم في النزاع المسلح.

118- وتحرص الحكومة على المشـاركة الفاعلة في اجتماعات مجلس حقوق الانســان بالأمم المتحدة وتوفير الردود والتوضـــيحات حول أوضـــاع حقوق الإنســان في البلاد، إضـــافة إلى المســـاهمة في بلورة التوجهات العالمية نحو تعزيز حقوق الإنســـان عالمياً، وتحرص كذلك على زيادة وتيرة التعاون بين مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في اليمن وبين الحكومة ممثلة بوزارة الشئون القانونية وحقوق الإنسان.

ثاني عشر- التحديات والاحتياجات

119- بقيت الجمهورية اليمنية تدفع ثمن التســامح الدولي (غير القانوني) إزاء جرائم ميليشــيا "الحوثي" خلال السنوات الماضية، ويشكل التحدي الراهن دليلاً قوياً على سلامة موقف الحكومة الشرعية التي قابلها المجتمع الدولي بالخذلان طوال السنوات الثماني الماضية. ويجب أن يعي المجتمع الدولي جيداً أنه ما لم يبقى انهاء تمرد وانقلاب مليشيا "الحوثي" واستعادة سيادة الدولة هدفاً مركزياً في أية تصرفات دولية تتعلق بتهديدات ميليشــيا "الحوثي" لحرية الملاحة والتجارة العالمية، فإن الاســتقرار الإقليمي ســيبقى خطراً جاثماً على سلامة الجوار الإقليمي والأمن الدولي.

وبالنسبة للتحديات الرئيسية الأخرى

- تشــكل ســيطرة ميليشــيا "الحوثي" على من المناطق اليمنية وارتهان حياة أكثر من 10 ملايين مواطن ســبباً في اســتمرار الاضــطراب الســياســي والأمني والاجتماعي، وعائقاً جوهرياً لتنفيذ الإرادة القوية في تعزيز حقوق الإنسان.
- تعاني البلاد من تدهور الأوضـاع الاقتصـادية بصـورة حادة، وعانت البلاد من هشـاشـة متزايدة عقب انقلاب ميليشـيا "الحوثي" على الشـرعية وممارسـة عدوانها على الشـعب، وبات الشعب اليمني من أكثر شعوب العالم حاجة للمساعدات لتلبية متطلبات المعيشة ومواجهات الازمة الإنسانية، ويبقى المجتمع اليمني بحاجة لمضاعفة المساعدات الدولية المقدمة لتوفير الحد الأدنى من الاحتياجات الإغاثية وتوفير التمويل لمشـــاريع إنتاجية تضمن تراجع الحاجة للمساعدات في المستقبل.
- تُولي الجمهورية اليمنية اهتماماً خاصـــاً بالطفولة في ســـياق إيمانها بضـــرورة التمهيد ووضـع اللبنات الأساسية للتنمية والرفاه في المستقبل، وفي هذا السياق تعتبر الحكومة أن تجنيد الأطفال واسـتغلالهم في النزاع من قبل ميليشـيا "الحوثي" يشـكل العائق الأبرز

في التقدم نحو المستقبل، وتطالب بأن تكون هذه القضية في قمة جدول اهتمامات المجتمع الدولي.

- تشكل مخاطر الألغام التي أغرقت بها ميليشيا "الحوثي" مناطق سيطرتها أحد أخطر مصادر انتهاك الحق في الحياة في المناطق التي حررتها الحكومة الشرعية، وتحتاج الحكومة لمزيد من الدعم الدولي في هذا المجال في جوانبه المتنوعة.
- تشكل جوانب تبني وتنفيذ حلول ذات طبيعة مستدامة للنازحين، وخاصة المأوى المناسب في مناطق وفرتها الحكومة، أمراً ذا أولوية يستدعي دعم المجتمع الدولي لجهود الحكومة في هذا الصدد، ولتحقيق غاية ألا يترك جزء من المجتمع خلفنا.

ثالث عشر- التعهدات

120- بموجب توصيات اللجنة الوطنية للاستعراض الدوري الشامل، وبعد نيل موافقة مجلس الوزراء، تتشرف الجمهورية اليمنية بإبداء التعهدات التالية للفترة 2024-2028:

- ستعمل الحكومة بالتعاون مع البرلمان خلال الفترة القادمة على استكمال إجراءات التصديق على اتفاقية حظر الاختفاء القسري، والبروتوكول الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب.
- في إطار خطتها، تنتهي اللجنة الفنية الحكومية لحقوق الإنسان من إعداد وتقديم تقاريرها الدورية للآليات التعاقدية لحقوق الإنسان قبل نهاية العام 2025.
- استدامة الجهود في مجال حماية المدنيين عبر آليات تعاون فعال مع آليات الأمم المتحدة والهيئات الدولية ذات الصلة.
- الاستمرار في تطوير آليات توفير المساعدات الإغاثية لمستحقيها وتلبية الحد الأدنى من احتياجاتهم بالتعاون الفعال مع هيئات ومؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المعنية.
- الإقرار والتقدم بمشروع قانون إنشاء الهيئة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان في مطلع العام 2025 عقب تعميق النقاش حول مشروع القانون في مناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان الـ76.